

## بدائع المنائع في ترتيب الشرائع

صفة الحكم .

و أما بيان صفة الحكم فله صفتان : .

إحدهما : اللزوم حتى لا ينفرد أحد العاقلين بالفسخ سواء كان بعد الافتراق عن المجلس أو قبله عندنا و عند الشافعي C لا يلزم إلا بعد الافتراق عن المجلس و قد ذكرنا الكلام فيه من الجانبين فما تقدم .

و الثانية : الحل و هو ثبوت الملك في البدلين في الحال بخلاف البيع بشرط الخيار لأن الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم فيمنع وقوعه تمليكا للحال و بخلاف البيع الفاسد فإن ثبوت الملك فيه موقوف على القبض فيصير تمليكا عنده و إلا عز و جل أعلم .  
و أما الأحكام التي هي من التوابع للحكم الأصلي للبيع